

علمت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، أنه في مساء الاثنين 29/12/2007 قامت دورية أمنية في مدينة حلب، بمداهمة منزل أحد المواطنين في مدينة حلب - حي الشيخ مقصود وتم اعتقال كل من كان في المنزل [] ويقدر عددهم ما بين 12-15 ،

دون

ت

بيان أسباب الاعتقال

وتم معرفة الأسماء التالية

:

أصحاب المنزل:

أزاد خالد قادر - جوان خالد قادر - بشار خالد قادر .

ومن الموجودين عرف الأسماء التالية:

أحمد نعلان- نجم الدين حبش []-دلكش حمو - تحسين مصطفى - أزاد إبراهيم - أحمد درويش - حمودي بوزان - إدريس عبد القادر .

وعلمت ل.د.ح كذلك أن دورية أمنية في محافظة طرطوس قامت باعتقال كلا من المواطنين التالية أسماؤهم:

محمد دربالك-رامي رخامية-علاء محي الدين.

وكذلك في مدينة القامشلي التابعة لمحافظة الحسكة حيث أقدم فرع الأمن السياسي 25/1/2007 على اعتقال كلا من مزكين حسن و زوجها ماجد حسن وكذلك اثنان من أفراد عائلتهما وهما: عبد الهادي حسن ، عبد الغني حسن [] في حي القدور بك في مدينة القامشلي.

و في محافظة حلب تم يوم الأربعاء 31 / 1 / 2007 اعتقال السيد نظمي أبو لاوند دون معرفة أسباب الاعتقال.

وعلمت ل.د.ح أن المواطن حمزة احمد يحيى(عامل -1979) والذي اعتقل بتاريخ 30/11/2005 من قبل إحدى الأجهزة الأمنية في محافظة حلب ,هو موجود حاليا في سجن صيد نايا -دمشق .

ه في تاريخ 23112006 اعتقلت الأجهزة الأمنية في محافظة حلب [المواطنين :

1- هيثم نبي حمادي مواليد 1980 طالب في كلية الحقوق.

2- احمد نبي حمادي مواليد سنة 1984 طالب في كلية الحقوق.

وتم مصادرة مجموعة كتب باللغة الكردية من منزلهم.

وفي 17122006 اعتقلت دورية من تابعة لمخفر دمر بريف دمشق، المواطن محمد مصطفى بيرم (33 عاما) وهو من سكان وادي المشاريع ومتزوج وله أربع بنات ويعمل أعمال حرة.

إن (ل د ح) تدين حملة الماعتقال التعسفي التي طالت مجموعة من المواطنين السوريين، وتبدي قلقها من استمرار نهج الماعتقال التعسفي، وترى فيه تصعيدا ذا دلالة من قبل الأجهزة الأمنية وعملا بحالة الطوارئ والأحكام العرفية، التي تشكل انتهاكا صارخا للحريات الأساسية التي يكفلها الدستور السوري، كما تصطدم هذه الإجراءات مع التزامات سورية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

إننا في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، نطالب السلطات السورية بالإفراج الفوري عن المعتقلين، وكافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، وبوقف مسلسل الماعتقال التعسفي الذي يعد جريمة ضد الحرية والأمن الشخصي، وفي هذا السياق نطالب السلطات السورية الوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب تصديقها على المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

دمشق 322007

لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا

مكتب الأمانة العامة